5 ملائمة مناهج التكوين المهني مع حاجيات ومتطلبات المقاولة ؛

6 وضع استراتيجية مشتركة مع باقي الفاعلين (المراكز الجهوية للاستثمار) لإنجاح التسويق الترابي عبر تثمين مؤهلات الجهات ؛

7 - تعزيز وتقوية دور المقاولة والقطاع الخاص في التنمية الجهوية المندمجة عبر الشراكات ما بين القطاع العام والخاص.

مخرجاتالورشة رقم 4

اختصاصات الجهة: رهان في قلب مسلسل الجهوية المتقدمة

بالنظر لأهمية موضوع هذه الورشة، فقد تميزت أشغالها بالنقاش الهادف والجاد الذي انخرط فيه كافة المتناظرين والذي انصب أساسا حول المحاور التالية:

- الإشكاليات المرتبطة بممارسة الجهة لاختصاصاتها
- اختصاصات الجهة: من التدقيق إلى التفعيل
- المبادئ المؤطرة لتوزيع الاختصاصات
- آليات وأدوات تفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها
- تدقيق الاختصاصات في التجربة الفرنسية

وفيما يلي أهم مخرجات الورشة :

- ترصيد المكتسبات المحققة في مجال تفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها والتي توجت بالتوقيع على الإطار التوجيهي

- تقوية ثقافة التكوين المستمر وتشجيع التكوين عن بعد بالجهات وبالجماعات الترابية على العموم،

- إرساء آليات الحكامة وتفعيل أليات التنسيق والتواصل بين إدارة الجهة ومختلف المتدخلين،

- الانفتاح على التجارب الدولية في مجال التدبير الترابي والحكامة المحلية،

- تعبئة التقنيات الجديدة في التواصل والاعلام عبر إعداد مخطط تواصل تفاعلي بالبوابات الإلكترونية للجهات،

- إصدار الدلائل الإجرائية الخاصة بمهام واختصاصات الجماعات الترابية انطلاقا من القوانين والمراسيم الجاري بها العمل.

- تفعيل الديمقراطية التشاركية بالجهة وجعلها مكمل للديمقراطية التمثيلية في معرفة الحاجيات الحقيقية للمواطن وإيجاد الحلول الأمثل لتلبيتها.
- تعزيز انفتاح و تواصل الجهة مع المواطن والمجتمع المدني لتمكينهم من المساهمة بصفة فعالة في التنمية الجهوية الدامجة.
- تفعيل آليات الحوار والتشاور كقوة اقتراحية تساهم في تجويد القرار على مستوى الجهة.
- تعزيز دور العرائض الموجهة للجهات كآلية تشاركية وتواصلية تساهم في تدبير وتوجيه السياسات الجهوية.
- دعم قدرات منتخبي وأطر الجهة حول الديمقراطية التشاركية وآلياتها قصد تمكينهم من تملك وإعمال هذه الآليات.
- توعية ودعم قدرات المجتمع المدني كفاعل نشيط قصد المساهمة إلى جانب كل الفاعلين المحليين في إطار المشاركة المواطنة.

- تبيان الأهمية والحاجة المؤسساتية إلى آلية التعاقد من أجل تحقيق الفعالية والنجاعة في تنفيذ السياسات العمومية من طرف السلطات المركزية ومصالحها اللاممركزة؛
- إبراز أهمية الممارسات الناجحة في مجال التعاقد بين القطاعات الحكومية والجماعات الترابية،

وخلصت مداخلات المشاركين في هذه الورشة إلى المخرجات التالية :

1 إبرام عقود contrats programme ما بين الدولة والجماعات الترابية حول الاختصاصات المنقولة لضمان مشاركة الجميع حول برنامج التنمية الجهوية وتعبئة الموارد الكافية لتنفيذها.

2 ضمان انخراط المصالح المركزية للقطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية في تنزيل ميثاق عدم التركيز من خلال إعطاء المزيد من الصلاحيات وتحويل الموارد الكافية للمصالح

والاجتماعي والبيئي الواردة في تقريره حول " متطلبات الجهوية وتحديات إدماج السياسات القطاعية):

-اعتماد نماذج موحدة للتعاقد تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية والقطاعية.

- تشجيع تبادل التجارب و الخبرات بين الجهات في مجال الديمقراطية التشاركية ونشر التجارب الناجحة و تقاسمها.
- إشراك الجامعة كفاعل أساسي في جهد التفكير وتوفير الخبرة قصد بناء جهة الغد.
- ادماج مقاربة النوع في البرامج التنموية لتعزيز الحكامة الترابية وأخذها بعين الاعتبار بهدف إدماج كل الفئات الاجتماعية في التنمية.
- خلق فضاءات للمشاركة المواطنة قصد تعزيز ثقافة الحوار و نشر المبادئ و القيم النبيلة للمجتمع.
- فتح نقاش حول الإطار القانوني الأنسب لتحقيق تناغم بين عمل مجالس الجهات والهيئات التشاورية.

2 حرص الدولة على مواصلة مبادراتها لدعم وتعزيز قدرات الجهات في مجال الحكامة والتدبير المالي

3 العمل على تنويع مصادر تمويل الجهات عبر اعتماد حلول مبتكرة من اجل تمويل برامجها الاستثمارية

4 تحقيق الالتقائية كوسيلة للحكامة الجيدة بين الدولة والجهات وباقي الجماعات الترابية

5 انخراط الشركاء الماليين والمؤسسات المانحة في هذه الدينامية من خلال تطوير عروضها.

الخارجية قصد تمكينها من القيام بالمهام الموكلة إليها بشكل فعال وناجع.

3 إعداد دليل التعاقد الذي يوضح مستويات العقود، وكيفية ترتيب الالتزامات المتبادلة بين مختلف الأطراف (جماعات ترابية، مصالح لاممركزة...) وكيفية تنفيذها حسب كل طرف في التعاقد وكذلك تحديد مجالات التدخل بعقود برنامج ومجالات التدخل بعقود التنمية.

4 توضيح مجالات تدخل الجماعات الترابية في التعاقد لتحقيق التكامل مع المراكز الجهوية للاستثمار.

5 توضيح دور الوالي من أجل تمكينه من لعب دوره المحوري لتحقيق الالتقائية على مستوى العلاقات التعاونية التعاقدية بين الجماعات الترابية من جهة، والمصالح اللاممركزة من جهة ثانية، بتخويله اختصاصات ذات وقع مالي.

الذي يجسد انخراط الأطراف المعنية والتزامها بتنفيذ مقتضياته؛

- إبراز محددات نقل الاختصاصات (في التجارب المقارنة (Benchmark) في إطار شراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE؛
- اعتماد مقاربة شاملة تلتئم فيها الجهود وتضطلع فيها كل من الدولة والجهة بمسؤولياتها الكاملة بغية تحقيق الأهداف المتوخاة من عملية التفعيل الميداني لهذه الاختصاصات والتي ستمكن الجهة من الاضطلاع بمهامها الرئيسية ؛
- فتح الورش المتعلق بالملائمة التشريعية والتنظيمية للاختصاصات المخولة لمختلف القطاعات الوزارية ذات الصلة باختصاصات الجهة المتعلقة بنفس الميادين؛
- تحديد حد أدنى مشترك من الاختصاصات التي يتعين البدء بنقلها إلى الجهات، مع إعطاء الأولوية للصلاحيات المرتبطة بمجالات وخدمات تهم مباشرة المواطنين وتؤدي على تحسين مستوى عيشهم (توصية صادرة عن المجلس الاقتصادي

6 - ضرورة تبني عقود برامج وعقود شراكة لضمان التكامل بين السياسات العمومية مجاليا وقطاعيا

مخرجات الورشة رقم6

إدارة الجهة : النموذج الجديد للتدبير

تمحورت النقاشات بهذه الورشة حول عملية الارتقاء بأداء الإدارة الجهوية لتكون في مستوى الرهانات المطروحة والطموحات المعقودة عليها كرافعة للتنمية المجالية. وقد خلصت أشغالها إلى ما يلي:

- الرفع من القدرات التدبيرية لإدارة الجهة عبر تمكينها من استقطاب كفاءات عالية في مجالات تهم اختصاصات الجهة وتفعيل الهياكل التنظيمية،
- تعزيز جاذبية إدارة الجهة عبر إعتماد نظام أساسي خاص بموظفي الجماعات الترابية، يأخذ بعين الاعتبار خصوصيتها وطبيعة المهام الموكلة اليها،

مخرجات الورشة رقم 2

الحكامة المالية وإشكالية تمويل الجهات

انطلق النقاش بالنسبة لهذه الورشة من تجربة مجالس الجهات خلال السنوات الأخيرة، وفي هذا السياق تم تسليط الضوء على أهمية موارد الجهات وظروف تعبئتها وصرفها، الشيء الذي أفضى إلى التحاور حول المواضيع التالية:

-تطور موارد الجهات خلال السنوات الأخيرة حسب طبيعتها ومصادرها، وآفاق تعزيزها وتنويعها

-مدى استجابة الموارد المالية المتوفرة لحاجيات الجهة، وما هي الوسائل لتطوير موارد بديلة لتمويل برامج ومشاريع الجهة (الشراكة والاقتراض)

-الحصص التي ساهمت بها الجهات لتمويل المشاريع التي أطلقتها الدولة على المستوى الجهوي

مخرجات الورشة رقم 5

المشاركة المواطنة : رافعة للتنزيل التشاركي للجهوية المتقدمة

كانت هذه الورشة مناسبة لطرح وتبادل الأفكار وسرد بعض التجارب الوطنية والدولية حول دور آليات الحوار والتشاور المحدثة لدى مجلس الجهة ودور المواطن والمجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية الجهوية وكذا مقاربة النوع في تجويد الحكامة الترابية.

وقد لامس المشاركون خلال الجلسة مدى تفعيل هذه الآليات المتاحة على أرض الواقع والإكراهات المتعلقة بها، والحلول الكفيلة بتمكين كل الفاعلين من المساهمة بشكل فعال في تنمية الجهة.

وقد أسفرت أشغال الجلسة على عدة مخرجات نذكر منها على الأساس:

مخرجات الورشة رقم 1

التنمية الجهوية المندمجة : بين تقليص الفوارق المجالية ورهان التنافسية وجاذبية الاستثمار

شكلت هذه الورشة مناسبة لطرح مختلف الأفكار وسرد التجارب وتقاسمها من طرف كل الفاعلين بما فيهم القطاع الخاص والمجتمع المدني، وفرصة لمحاولة إعطاء تقييم ولو مرحلي لما بعد دخول القانون التنظيمي المتعلق بالجهات حيز التنفيذ في الجانب المتعلق بمدى تفعيل الآليات والضوابط المتاحة في عمليات التخطيط والبرمجة لتحقيق التنمية المندمجة، ومناسبة أيضا لإبراز المشاريع المبرمجة في الوثائق المرجعية (التصميم الجهوي لإعداد التراب وبرنامج التنمية الجهوية).

كما شكلت الورشة أيضا منصة لطرح مختلف الأفكار والتساؤلات والإشكاليات والاقتراحات ومناقشتها إسهاما من الجميع في تدعيم وتعزيز دور الجهة في النهوض بالتنمية

-الأوراش التي أطلقت من أجل تحسين الحكامة المالية للجهات

-قراءة لتجربة الجهات في تبني المنظومة الجديدة للحكامة المالية، ودور آليات التدبير المالي المرتكز على النتائج في تعزيز نجاعة تدخلات الجهات

-سبل تجاوز الإشكاليات الحالية المتعلقة بمستوى تنفيذ ميزانيات الجهات

-ما هي طرق تحقيق الانسجام بين ميزانية الدولة وميزانية الجهات؟

ومكنت النقاشات السالفة الذكر من الوصول إلى المخرجات التالية:

1 دعوة الجهات للانخراط في التنزيل الفعلي للمبادئ والأهداف التي حملتها المنظومة الجديدة للتدبير الميزانياتي والمالي باعتماد برمجة متعددة السنوات تستحضر شروط الفعالية والنجاعة والجودة.

مخرجات الورشة رقم 3

اللاتمركز الاداري والتعاقد:أسس الحكامة الجيدة لتدبير الشأن العام على المستوى الترابي

بالنظر لأهمية تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، تم إدراج اللاتمركز الإداري والتعاقد ضمن الجلسات الموضوعاتية للمناظرة لكونه يشكل الحلقة الضرورية لإعمال اللامركزية بالشكل السليم.

وقد تخلل هذه الورشة عدة مناقشات ومداخلات همت بالأساس النقاط التالية :

- إبراز أهمية التعاقد كإطار لتفعيل الاختصاصات المشتركة للجهة.